

## مؤشر PMI™ لبنك HSBC بجمهورية مصر العربية

تراجع الإنتاج بأبطأ وتيرة منذ شهر يونيو

## النتائج الأساسية:

- تراجع حاد في الإنتاج والطلبات الجديدة، رغم أنه بأبطأ وتيرة في ثلاثة أشهر
- تسارع معدل فقدان الوظائف
- تراجع أسعار المنتجات للمرة الأولى في عشرة أشهر وسط زيادة تكاليف مستلزمات الإنتاج

كان تراجع الأعمال الجديدة هو المحرك الرئيسي خلف زيادة التراجع في مستويات التوظيف. وبهذا تكون أعداد العاملين قد شهدت تراجعاً للشهر السابع عشر على التوالي. وكان معدل فقدان الوظائف خلال شهر سبتمبر هو المعدل الأسرع منذ شهر أبريل.

شهدت تكاليف مستلزمات الإنتاج زيادة بمعدل سريع خلال شهر سبتمبر. مع إبلاغ 27% من الشركات عن زيادة أعباء التكاليف. كانت زيادة التكاليف مدفوعة بزيادة حادة في أسعار الشراء، في حين أن متوسط تكاليف التوظيف شهد زيادة هامشية فقط. في مقابل زيادة تكاليف مستلزمات الإنتاج، قامت شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط بتقليل أسعار البيع للمرة الأولى منذ شهر نوفمبر 2012. كما قامت العديد من الشركات بخفض الأسعار في محاولة منهم لجذب العملاء.

شهدت الأعمال المتراكمة تراجعاً هامشياً في شهر سبتمبر، ما يشير إلى وجود فائض قدرة مستمر لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط. في الوقت ذاته، شهدت المهل الزمنية طولاً وقد ربطت الشركات هذا بحظر التجول المفروض، والاختناقات المرورية واستمرار المشكلات الأمنية.

أشارت بيانات شهر سبتمبر إلى وجود تراجع في أنشطة الشراء، مع إشارة واحد من كل أربعة مشاركين إلى وجود تراجع في شراء مستلزمات الإنتاج. أشارت الأدلة المتوافرة إلى أن تراجع نشاط الشراء جاء مدفوعاً بتراجع الأعمال. كما هبط أيضاً مخزون المشتريات، مع تعليق الشركات على السحب من المخزون الموجود.

أظهرت نتائج الدراسة الأخيرة لمجموعة HSBC ومركبت تراجع حادة في كل من الإنتاج والطلبات الجديدة لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط. ومع ذلك تراجع معدلات التحضر ووصلت إلى أضعف مستوى لها خلال ثلاثة أشهر. في الوقت ذاته، تراجع أعداد العاملين بوتيرة متسارعة وهبطت أسعار الإنتاج للمرة الأولى منذ شهر نوفمبر 2012.

ويعد المؤشر الرئيسي المستخدم من الاستبيان هو مؤشر مدراء المشتريات (PMI™). تشير القراءة الأعلى من 50.0 نقطة إلى وجود تحسن في أوضاع العمل عما كانت عليه في الشهر السابق، في حين تشير القراءة الأدنى من 50.0 نقطة إلى وجود تراجع.

استمرت أوضاع التشغيل لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط في التدهور خلال شهر يونيو. مع تسجيل المؤشر الرئيسي 44.7 نقطة. مرتفعاً عن قراءة شهر أغسطس التي كانت 42.2 نقطة. وقد أوضحت بيانات شهر سبتمبر التدهور في أوضاع التشغيل للشهر الثاني عشر على التوالي.

أبلغت شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط عن مزيد من التراجع في حجم النشاط خلال شهر سبتمبر. وربطت هذا بشكل أساسي بنقص المواد الخام وتراجع الأعمال. في حين حُرر معدل التراجع إلى أدنى مستوى له في ثلاثة أشهر إلا أن معدل التراجع ظل حاداً. كما تراجع أيضاً الطلبات الجديدة بوتيرة حادة ولكن بمعدل أبطأ. ربط أعضاء اللجنة تراجع الأعمال الجديدة إلى هشاشة الأوضاع المحلية والاقتصادية. في الوقت ذاته، فقد ساهمت الإضرابات في الموانئ وتعليق الرحلات الجوية والمشكلات السياسية في أماكن أخرى من منطقة الشرق الأوسط في التراجع الأخير في طلبات التصدير الجديدة.

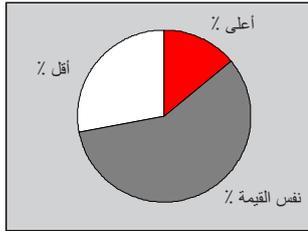
## مؤشر مدراء المشتريات لبنك HSBC بجمهورية مصر العربية (PMI™)



يعتبر مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI™) جمهورية مصر العربية مؤشر مركب تم تصميمه ليعطي نظرة عامة على النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص المصري. يتم أخذ المؤشرات من المؤشرات القربية على نطاق واسع والتي تقاس بالتغيرات في الإنتاج والطلبات الجديدة، التوظيف، مواعيد تسليم الموردين ومخزون البضائع المشتراة. تشير قراءة مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) التي تسجل أقل من 50.0 نقطة إلى وجود تراجع عام في الاقتصاد؛ بينما تشير القراءة التي تسجل أعلى من 50.0 نقطة إلى توسع عام. أما القراءة التي تسجل 50.0 نقطة فهي تشير إلى عدم وجود تغيير. كلما زاد الفرق بين القراءة وبين 50.0 نقطة، زاد معدل التغير المسجل من قبل المؤشر. يعتبر Purchasing Managers' Index™ و PMI™ علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited. وتستخدم HSBC العلامات أعلامه بترخيص مسبق. تعتبر Markit و شعار Markit علامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited.

### مؤشر الإنتاج

س. يرجى مقارنة معدل الإنتاج/الإنتاجية هذا الشهر مع معدل الإنتاج/الإنتاجية الشهر الماضي.



أبلغت شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط عن تراجع آخر في الإنتاج خلال شهر سبتمبر. بمدة بذلك فترة التراجع الحالية إلى 12 شهرًا. وقد ربط أعضاء اللجنة التراجع الأخير في النشاط إلى نقص المواد الخام وتراجع حجم العمل. كما كان معدل التراجع حادًا رغم أنه كان الأضعف منذ شهر يونيو.

### مؤشر الطلبات الجديدة

س. يرجى مقارنة مستوى الطلبات الجديدة/العمل الجديد هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهدت الطلبات الجديدة لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط تراجعًا أكثر خلال شهر سبتمبر. مع تسجيل مؤشر الطلبات الجديدة دون المستوى المحايد 50.0 نقطة. خثرت وتيرة التراجع إلى أدنى مستوى في ثلاثة أشهر. ولكنها ظلت حادة في مجملها. وأشارت الأدلة المتوافرة إلى أن هشاشة الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد هي المسؤولة عن التراجع الأخير.

### طلبات التصدير الجديدة

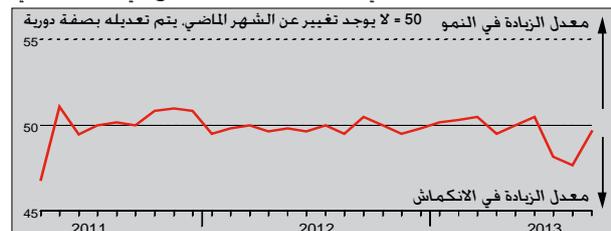
س. يرجى مقارنة مستوى طلبات التصدير الجديدة التي تم تلقيها هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهدت الأعمال الجديدة الواردة من الخارج لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط تراجعًا للشهر العاشر على التوالي خلال شهر سبتمبر. مع إشارة ربع أعضاء اللجنة خديدًا إلى تراجع في طلب العملاء من الأسواق الأجنبية. وقد ساهمت المشكلات السياسية في الدول العربية والإضرابات في الموانئ وتعليق الرحلات الجوية في تراجع طلبات التصدير الجديدة. وذلك طبقًا لما ذكره المشاركون في الدراسة.

### مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة

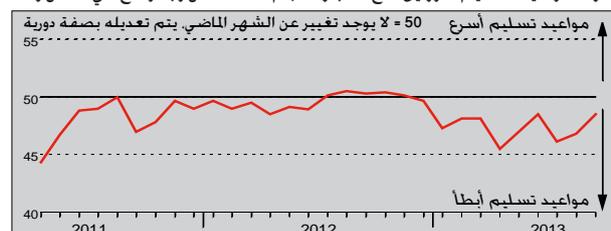
س. يرجى مقارنة مستوى الأعمال المعلقة في شركتكم هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهدت الأعمال الغير مكتملة لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط هبوطًا في شهر سبتمبر. ومع ذلك. كانت وتيرة استنزاف الأعمال المتراكمة هامشية فقط. حيث أشارت الغالبية العظمى من الشركات إلى عدم تغيير مستويات الأعمال المعلقة. وبذلك يكون قد تم استنزاف الأعمال المتراكمة للشهر الثالث على التوالي.

### مؤشر مواعيد تسليم الموردين

س. يرجى مقارنة مواعيد تسليم الموردين (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



استمرارًا على الاتجاه الملحوظ منذ شهر ديسمبر الماضي. شهدت المهل الزمنية التي يستغرقها الموردون طولًا خلال شهر سبتمبر. وقد ربطت الشركات طول المهل الزمنية المستغرقة في التسليم بفرض حظر التجول واختناقات الطرق واستمرار المشكلات الأمنية. وقد خثرت وتيرة زيادة معدل المهل الزمنية منذ شهر أغسطس. وكان هو الأضعف مكرر في تسعة أشهر.

## مؤشر التوظيف

س. يرجى مقارنة مستوى التوظيف في وحدتك بالوضع في الشهر الماضي.



سجل مؤشر التوظيف الذي يتم تعديله دوريًا دون المستوى المحايد 50.0 نقطة في شهر سبتمبر، مشيرًا إلى مزيد من فقدان الوظائف لدى القطاع الخاص المصري الغير منتج للنفط. كما شهدت أعداد القوى العاملة تراجعًا مستمرًا منذ شهر مايو 2012، وكان معدل فقد الوظائف في شهر سبتمبر هو الأسرع في خمسة أشهر. كما كان تراجع الأعمال هو المحرك الرئيسي للزيادة الأخيرة في مستويات التوظيف. طبقًا للمشاركين في الدراسة.

## مؤشر أسعار الإنتاج

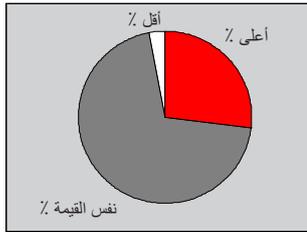
س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



أظهرت بيانات شهر سبتمبر تراجعًا في متوسط الأسعار لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط. طبقًا للأدلة المتوافرة. قامت الشركات بخفض أسعارها في محاولة منها لجذب العملاء الجدد. شهدت أسعار الإنتاج هبوطًا للمرة الأولى منذ شهر نوفمبر الماضي- وإن كان ذلك بشكل متواضع- حيث أبلغت الغالبية العظمى من الشركات عن عدم تغيير في أسعار البيع.

## مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

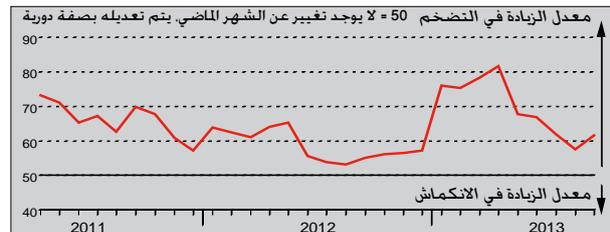
س. يرجى مقارنة إجمالي متوسط سعر المستلزمات هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



استمر إجمالي تكاليف مستلزمات الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط في الزيادة خلال شهر سبتمبر. سجل 27% بالضبط من الشركات زيادة في أسعار مستلزمات الإنتاج. في حين أبلغ 3% فقط عن وجود تراجع. تسارع معدل تضخم التكاليف عما كان عليه في الشهر السابق. ولكنه ظل دون متوسط السلسلة. كانت زيادة تكاليف مستلزمات الإنتاج مدفوعة بشكل أساسي بزيادة أسعار الشراء.

## تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر أسعار الشراء

س. يرجى مقارنة سعر مشترياتك (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهدت شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط زيادة في متوسط أسعار الشراء خلال شهر سبتمبر مواصلةً بذلك الاتجاه الملحوظ على مدار عمر الدراسة التي بدأت منذ 30 شهرًا. أشار واحد من بين كل أربعة من المشاركين إلى زيادة أسعار الشراء. مع ربط الكثيرون الزيادات إلى أسعار الصرف غير المواتية. ونقص التحكم في السوق وندرة بعض المواد الخام.

## تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر تكاليف الموظفين

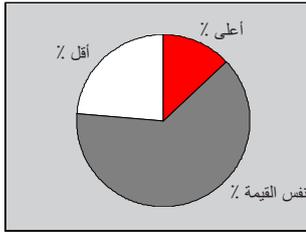
س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته كرواتب/أجور هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهد متوسط تكاليف التوظيف لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط ارتفاعًا هامشيًا خلال شهر سبتمبر، مما أدى إلى تعديل فترة تضخم الأجور الحالية إلى الشهر السابع. في حين أشار 3% من المشاركين في الدراسة إلى زيادة تكاليف التوظيف. وأبلغت الغالبية العظمى عن عدم وجود تغيير عما كان عليه الحال في فترة الدراسة السابقة.

## مؤشر عروض الشراء

س. يرجى مقارنة كمية العناصر التي تم شرائها (بالوحدة) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



كما هو الوضع في كل شهر من شهور الدراسة منذ أغسطس 2012، شهدت أنشطة الشراء لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنشط تراجعاً في شهر سبتمبر. ومع ذلك خثر معدل التراجع ووصل إلى أضعف مستوى له خلال الثلاثة أشهر. حيث تم الإبلاغ عن تراجع المشتريات من مستلزمات الإنتاج. وربط أعضاء اللجنة هذا التراجع عادة بتراجع مستويات العمل.

## مؤشر المخزون من المشتريات

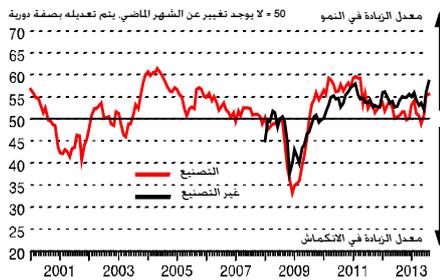
س. يرجى مقارنة مخزون المشتريات (بالوحدة) بالوضع في الشهر الماضي.



أشارت شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنشط إلى تراجع في مخزون مستلزمات الإنتاج خلال شهر سبتمبر. كما تراجعت مستويات المخزون من مستلزمات الإنتاج للشهر الرابع على التوالي. رغم أن ذلك كان بأضعف وتيرة خلال هذه الفترة. وأشارت الأدلة المتوافرة إلى أن عمليات السحب من المخزون الموجود كانت العامل الرئيسي في التراجع الأخير في مستويات المخزون.

## مؤشرات PMI الدولية

## قطاع الصناعات والخدمات الأمريكي



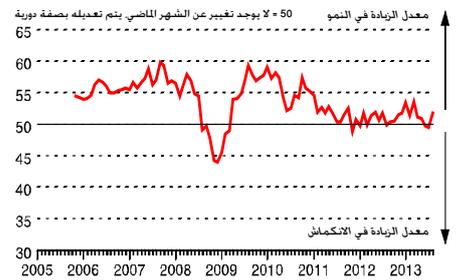
المصدر: معهد إدارة الإمداد (ISM).

## المؤشر المركب لمنطقة اليورو



المصدر: Markit.

## المؤشر المركب للسوق الصينية



المصدر: HSBC, Markit.

أشارت بيانات معهد إدارة التوريدات الأمريكي ISM للتصنيع إلى تحسن أوضاع التشغيل لدى قطاع الصناعات خلال شهر أغسطس. مع تسجيل مؤشر PMI الرئيسي أعلى قراءة له في 26 شهرًا حيث سجل 55.7 نقطة عن قراءة شهر يوليو 55.4 نقطة. كما تحسنت أوضاع التشغيل أيضًا لدى القطاع الغير صناعي. مع تسجيل مؤشر NMI الرئيسي 58.6 نقطة في شهر أغسطس. مسجلًا زيادة عن قراءة شهر يوليو 56.0 نقطة.

أشار مؤشر الإنتاج المركب لشركة ماركيت في منطقة اليورو PMI® التوسع الشهر الثاني على التوالي في نشاط العمل في شهر أغسطس. صعد المؤشر من 50.5 نقطة في شهر يوليو إلى 51.5 نقطة ليسجل أسرع معدل للنمو في أكثر من عامين.

أظهرت بيانات مؤشر HSBC PMI® المركب في الصين الذي يغطي قطاعي الصناعات والخدمات توسعًا في الإنتاج للمرة الأولى في ثلاثة أشهر خلال شهر أغسطس. أشار مؤشر HSBC للإنتاج المركب إلى معدل متواضع للنمو. حيث سجل 51.8 نقطة (زيادة عن قراءة يوليو 49.5 نقطة). ليسجل أعلى قراءة له منذ شهر مارس.

## ملاحظات على البيانات وطريقة العرض

يستند مؤشر مدراء المشتريات (PMI®) إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها للمسؤولين التنفيذيين في أكثر من 350 شركة من شركات القطاع الخاص، والتي تم انتقاها بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي لاقتصاد جمهورية مصر العربية. بما في ذلك التصنيع، والخدمات، والإبشاء، والبيع بالتجزئة. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير. إن وجد. في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. يعرض «التقرير» لكل مؤشر من المؤشرات النسبية الشهرية التي توضحها كل إجابة. وصافي التغيير بين رقم أعلى/أفضل التغييرات وأقل/أسوأ الإجابات. ومؤشر «الانتشار». وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية. إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى «نفس القيمة».

إن مؤشر مدراء المشتريات (PMI®) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية المستمدة من استبيانات الشراء والإمداد التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الناتج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15. مخزون العناصر التي تم شرائها - 0.1. مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب بوضوح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في المتغير. والأدنى من 50 إلى الانخفاض. لا تقم ماركيت Markit بتعديل بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر الأول، في حين يمكن إعادة النظر في عوامل التعديل الموسمية من حين لآخر وفقًا لما يقتضيه الأمر الذي سيؤثر على سلسلة البيانات التي يتم تعديلها بصفة موسمية.

## تحذير

تمتلك Markit Economics Limited حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي (PMI®) لشركة HSBC جمهورية مصر العربية. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح. يتضمن على سبيل المثال لا الحصر النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة Markit. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير. أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الخذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر Purchasing Managers' Index™ و (PMI®) علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited. وتستخدم HSBC العلامات أعلاه بترخيص مسبق. تعتبر Markit و شعار Markit علامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited.